

المحاضرة الثانية:

١٠٢ - الذات العارفة : الفرد والجماعة

تحتل أسطورة الفرد المنعزل و المكتفي ذاتياً موقعاً مركزياً في الابستمولوجيا التقليدية. كما تؤدي هذه الفكرة دوراً أساسياً و كأن الفرد المنعزل يمتلك منذ البداية القدرات المميزة لنوع البشري، بما في ذلك المعرفة الموضوعية الصادقة. تشتعل الأسطورة و كأن معارف الفرد تتبع من داخل ذاته فقط استناداً إلى مطابقة هذه الذات مع العالم الخارجي. يجد مثل هذا الموقف الابستمولوجي جذوره في نظرية الفردانية المتطرفة التي انتشرت خاصة في العصر النهضة، ثم بعد ذلك في فترة ظهور و توسيع الإيديولوجيا الليبرالية. وقد تميزت هذه الفترات بضعف التركيز على العلاقات القائمة بين الفرد والجماعة و الاهتمام المتزايد بأهمية دور الفرد على مستوى الإدراك الحسي لموجودات وكذلك الاعتقاد بقوة في أولوية الطبيعة الأصلية لفرد في بلورة الذات على المستوى التجريدي. في مقابل هذا الموقف الذي يربط فعل المعرفة بجذور فردانية صرفة و يحد الذات العارفة باعتبارها ظاهرة فردانية أيضاً، يؤكد كثير من المفكرين على اختلاف انتماطهم و فترات ظهورهم (من ابن خلدون إلى باشلار و بياجيه مروراً بماركس و مانهaim) على الطبيعة الجمعية و الطابع التعاوني لمعرفة باعتبارها ثمرة تجربة جماعية تميز حياة الجماعة حيث يتطور الأعضاء قدراتهم و خبراتهم في إطار مشترك يعمل على بلورة النشاط الجماعي. لذلك نجد مانهaim مثلاً يشير إلى أن الفشل في إبراز الطابع الاجتماعي للمعرفة يجد جذوره في إهمال و عدم تحليل الحلقة الاجتماعية الأساسية التي يتم من خلالها تنمية و تطوير كل الخبرات و القدرات الفردية و تتمثل هذه الحلقة المهملة في الجماعة.

كما تتبغي الإشارة إلى أن الابستمولوجيا التقليدية تميز بتصورها لسيرورة الإدراك باعتبارها انبثق و تبلور لمعرفة انطلاقاً من التأمل النظري الصرف. وبذلك فإنها تقوم برفع حالة خاصة واستثنائية إلى مستوى المبدأ العام. غير أن مثل هذا التصور لا يستند إلى أساس، إذ مadam فعل المعرفة يمثل في جوهره فعلاً جماعياً فإنه يستدعي وجود أسرة معرفية ذات جذور متصلة في الخبرة الجمعية التي تتتوفر شروط وجودها في الممارسة والذاكرة الجمعيتين.

٢٠٢ - انحصار الابستمولوجيا التقليدية

عرف مجال المعرفة العلمية المحققة في العلوم الطبيعية، والثاني في المعرفة التي تتحققها العلوم الإنسانية. وقد احتدم النقاش حول مشروعية هذه التجزئة والأسس التي تستند إليها ويعود الجدل إلى اختلاف التصورات الانطبولوجية الخاصة بكل من العالم الطبيعي من جهة والمجتمع الإنساني من جهة ثانية. إذ ساد الاعتقاد في وجود تمايز جوهري بين طبيعة الظواهر وقائع كل من هذين العالمين، وبالتالي ضرورة تبادل المقاربات والمناهج المعتمدة في دراستهما.

مادامت الطريقة المثلى لتحق من صدق المعرفة التي تعتمد على وجود عقل متباوز لإنسان يصدر أحکاماً لا تقبل الخطأ قد أثبتت فشلها، كما أن الفلسفات التي تثبت ادعاءات مطلقة بامتلاك الحقيقة عن طريق التأمل العقلي وحده أو التجربة الذاتية وحدها قد منيت بخيبة أمل تحولت إلى أنساق وثوثيقية مغلقة، كل ذلك أعطى مصداقية أقوى لتيار أثبت فعاليته في

تطوير العلوم الطبيعية، أنه التيار الحسي المعتمد على المنهج التجريبي. هذا إلى جانب عوامل أخرى، جعل العلوم الطبيعية تقدم نموذجاً مثالياً ينبغي لكل المعارف أن تطمح إلى بلوغه إن هي أرادت اكتساب صفة العلمية.

لعل من بين العوامل الحاسمة التي جعلت هذه العلوم، وخاصة تلك التي تقبل التكميم والقياس، تحظى بالأفضلية هو استقلاليتها النسبية عن الإطار المرجعي التاريقي والاجتماعي لباحث، بمعنى تميزها بمستوى عالٍ من التجريد. وهذا ما يجعل من جهة أخرى المعارف المتخصصة المعتمدة على التحليل النوعي تبدو ذات قيمة دنياً مادامت لاترقى إلى تبني نماذج التكميم والقياس المطورة في العلوم الطبيعية.

لكن ينبغي التأكيد أن التفوق الذي حقته هذه العلوم الأخيرة لا يجد جذوره في ظروف تاريخية ومجتمعية محددة فحسب، بل أيضاً في اختلاف المعرف والرهانات التي تشكل موضوعاً لكل مجموعة من هذه العلوم. ويمكننا أن نجمل التمايز القائم بين هاتين المجموعتين في نقطتين :

أولاً : تميز وقائع العالم الطبيعي بقدر كبير من الموضوعانية (Objectification) والاستقلالية عن الفكر خلافاً لأحداث والممارسات المجتمعية التي تكون أكثر ارتباطاً بالتصورات والمواضف التي يبتناها الناس، بل أنها ولو جزئياً نتائج لها.

ثانياً : اختلاف طبيعة الرهانات التي تشكل المعرفة، بطرق أو بأخرى، وسيلة حلها باتجاه أواخر وفي صالح قوة اجتماعية أو أخرى. ذلك أن السيطرة على العالم الطبيعي التي تكون هدف كل معرفة في العلوم الطبيعية رغم أنها تشكل رهاناً أساسياً إلا أنه مع ذلك لا يكتسي الطابع الملحوظ والحادي في يميز الرهانات في مجال العلوم الإنسانية والتي تدور حول سيطرة على المجتمع وتحكم في مساره.

بالرغم من أن السيطرة على العالم الطبيعي تبقى مهمة حيوية ما يفسر التطور المستمر في مجال العلوم الطبيعية، فإن هناك تغيراً في ميزان القوة الميز لعلاقة بين هذه العلوم والعلوم الإنسانية وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر. هذا التغيير الذي دفع العلوم الإنسانية إلى مقدمة الاهتمام ومن ثم التطور السريع على المستويين النظري والمنهجي، لكن لم يتم التخلص من سيادة نموذج العلوم الطبيعية إلا جزئياً، بل وقع تأكيدها في بعض الأحيان. وكانت النتيجة المنطقية هي سيطرة فكر إبستمولوجي يستمد مبادئه وقواعديه في دراسة المعرفة وتقييمها من نموذج العلوم الطبيعية. حتى وأن عملت هذه السيطرة لفترة في صالح تطوير العلوم الإنسانية فإنها لم تؤدي في النهاية سوى إلى طريق مسدودة. لعل ذلك ما يفسر تعد المحاولات التي برزت في هذا المجال من أجل تجاوز الأزمة الناتجة عن سيادة فكر إبستمولوجي منحاز بقوة نحو نموذج العلوم الطبيعية القائمة على مقاربة حسية.

هكذا عرفت العلوم الإنسانية تطور تيارات فكرية عديدة تستند إلى أساس مغايرة لتلك التي تميز التيار الحسي عموماً والتجريبي بالخصوص، من ذلك علوم التأويل (meneutic) (Scienses) منذ القرن التاسع عشر وكذلك الفينومينولوجيا والانتوميثودولوجيا حديثاً. ومع أن هذه التيارات قدّمت مساهمة معتبرة على المستوى النظري إلا أنها لم تنجح في تأسيس فكر إبستمولوجي بديل في ميدان العلوم الإنسانية. وباعتقادنا أنه عدا محاولتين هما الفلسفة الماركسية الحديثة " وخاصة أعمال التوسيير " والتحليل النفسي اللذان شكلاً قاعدة لعملية توليف نتج عنها النظرية الاجتماعية النقدية، وبخاصة في شكلها الحديث الذي طوره

هابر ماس وكذلك عمل ميشال فوكو، وقد حاول كل منهما بطريقته التخلص من نموذج العلوم الطبيعية، فلن باقي المحاولات لم تخرج عن حدود ذلك النموذج.

تشير هذه المسألة إشكالية العلاقة بين الاستنولوجيا والمعارف المتخصصة وبالذات العلوم الإنسانية باعتبارها أكثر ارتباطاً بالمارسة والتصورات الجمعية، لذلك ينبغي التوقف قليلاً لتفحص هذه العلاقة.

٣ – الاستنولوجيا والعلوم الإنسانية :

تُخذ العلاقة بين الاستنولوجيا والمعارف المتخصصة عموماً شكلين أساسيين :

أما الأول فيبدو في الادعاءات التأسيسية للابستمولوجيا باعتبارها لا تُغني عنها بالنسبة للمعارف المتخصصة حيث توفر لها المبررات الضرورية لنوع المعرف التي تضمنها وكذلك التصورات التي تعتمد其 في إجراءاتها المنهجية سعياً وراء الحقيقة و الموضوعية، إضافة إلى ذلك تقديم المعايير التي يتم على أساسها تقييم النتائج المحصلة في هذه المعرف.

ويتجلى الشكل الثاني من هذه العلاقة في اعتماد الاستنولوجيا على منجزات العلوم المتخصصة التي تتحقق في فترات تاريخية معينة، إذ منها تستمد تصوراتها عن طبيعة المعرف التي يمكن بلوغها ومن ثم صياغة المبادئ العامة التي تؤسس عليها أحكامها ومعاييرها.